اثر الإنفاق الاستثماري لكل من القطاعين العام والخاص على النمو الاقتصادي في الأردن للفترة 1990- 2012

د. عبد النافع الزرري/ أستاذ مشارك في العلوم المالية والمصرفية
د. عاطف بطارسه / أستاذ مساعد في اقتصاديات المال والأعمال

تاريخ استلام البحث: 2013/12/9 تاريخ قبول النشر: 2014/1/19

The Impact Of Investment expenditure in public and private sector on Economic growth in Jordan during the period (1990-2012)

Dr. **Abdul Nafia Alzerari** / Associate Professor of Finance and Banking
Dr. **Atef Batarseh** / assistant professor of finance and business economics

Abstract

this study aims to explore the effect of public and private investment expenditure on economic growth in Jordan in the period (1990-2012).

The result of the study showed that the public capital expenditure has obviously evolved during the period of the study where the mean of annual rate of growth of this expenditure was 6.4%, while the ratio of this expenditure to the total public expenditure (current capital) by mean was 20.5%,which is low ratio in a country that need a high economic of growth which is required to increase the size of public investment expenditure and economizing the current expenditure.

The study findings revealed an obvious evolution the size of private investment expditure during the period of the study, where the mean of the annual rate of growth of this expenditure is 15% while the ratio of this expenditure to the GDP (by mean)is 18.8% where as this ratio for the public capital expenditure was 7.5% during the period of the study, and that ratio reflected the contribution of public and private sector in the economic activity in Jordan

The statistical result indicated that , the public investment expenditure Variable was the most influential on the Economic growth in Jordan during the period of the study, then comes (in terms of influence) the private investment expenditure , while the influence of the capital formation variable was week , and it was insignificant to any level of acceptable confidence this justified by the weakness of the disposabile saving which is the main supplier of the capital formation in Jordan .

The statistical result indicated that the marginal propensity to invest of public investment expenditure was very high compared to the marginal poropensity to invest of the private investment expenetiture and this might be an indicator for the importance of the public investment and their changes as a result change in GDP.

The study recommended of the necessity of depending on the public investment expenditure to increasing rate of economic growth in Jordan , and avoiding the neglicant of the role of the private investment expenditure because each one of them complete the other and doesn't replace it .

ملخص الدراسة

اثر الانفاق الاستثماري لكل من القطاعين العام والخاص على النمو الاقتصادي في الاردن للفترة 1990 -2012

دراسية وصفية تحليلية قياسية

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف اثر كل من الانفاق الاستثماري العام والخاص على النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة (1990- 2012) .

- بينت نتائج الدراسة أن الإنفاق الرأسمالي العام قد شهد تطورا ملحوظا خلال فترة الدراسة حيث بلغ معدل النمو السنوي (بالمتوسط) لهذا الإنفاق 6.41% ، فيما بلغت نسبة هذا الإنفاق إلى إجمالي الإنفاق العام (جاري + رأسمالي) بالمتوسط 20.5% ، وتعد هذه النسبة ضئيلة في بلد يحتاج إلى رفع مستوى النمو الاقتصادي الذي يتطلب زيادة حجم الإنفاق الراسمالي العام ، وترشيد الإنفاق الجاري .
- أظهرت نتائج الدراسة تطورا واضحا في حجم الإنفاق الاستثماري الخاص خلال فترة الدراسة حيث بلغ معدل النمو السنوي لهذا الإنفاق (بالمتوسط) 15%، وقد بلغت نسبة هذا الإنفاق إلى الناتج المحلي الإجمالي GDP (بالمتوسط) 18.8% بينما بلغت تلك النسبة للإنفاق الرأسمالي العام 7.5% خلال نفس الفتره ، حيث تعكس تلك النسبة مساهمة كل من القطاع العام والخاص في النشاط الاقتصادي في الأردن .
- دلت نتائج الدراسة (إحصائيا) على أن التأثير الأكبر على التنمية الاقتصادية في الأردن خلال فترة الدراسة كان لمتغير الإنفاق الاستثماري العام تلاه في التأثير متغير الإنفاق الاستثماري الخاص ، أما متغير التكوين الرأسمالي الإجمالي فقد جاء تأثيره ضعيفا ولم يكن ذا دلالة إحصائية عند مستوى ثقة مقبول، وقد يعزى ذلك إلى ضعف الادخار المتاح الذي يعتبر الممول الرئيسي للتكوين الرأسمالي في الأردن .
- كما دلت نتائج الدراسة (إحصائيا) على أن الميل الحدي للإنفاق الاستثماري العام كان مرتفعا بالنسبة للميل الحدي للإنفاق الاستثماري الخاص ويعتبر هذا مؤشرا على أهمية الاستثمارات العامة ومدى التغير فيها نتيجة للتغير في الناتج المحلي الإجمالي GDP.
- وأوصت الدراسة : بضرورة استمرار الاعتماد على الإنفاق الاستثماري العام لزيادة معدلات النمو الاقتصادي في الأردن مع عدم إهمال دور الإنفاق الاستثماري الخاص ، حيث يعتبر كن منها مكملا للأخر وليس بديلا عنه .

مقدمة :

لقد شهد الاقتصاد الأردني خلال العقدين الماضيين عددا من التطورات والتغيرات الاقتصادية سواء أكانت داخلية نابعة من طبيعة الهيكل الاقتصادي الأردني أو خارجية أثرت على الأردن كدولة من دول الإقليم أو العالم بشكل عام .

وقد تأثر الأردن بالعديد من الأحداث الخارجية ابتداءا من حرب الخليج الثانية في مطلع عام 1990م ، والثالثة في عام 2004م ، وموجة ارتفاع الأسعار العالمية والأزمة المالية العالمية في عام 2008م ، وأخيرا الأحداث السياسية في العالم العربي أو ما سمي بالربيع العربي .

انتهج الأردن منذ بداية عقد التسعينات العديد من البرامج والخطط الاقتصادية الهادفة إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار النقدي المالي وتهيئة المناخ الاستثماري الملائم للاستثمارات المحلية والأجنبية ، فقد بدا العمل ببرنامج التصحيح الاقتصادي (1989-1993) ثم البرنامج التصحيحي (1992-1998) وتخلل هذين البرنامجين خطة التنمية الاقتصادية (1993-1997) ثم جاءت خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (2004-2006) الذي نفذ من خلالها برامج التحول الاقتصادي والاجتماعي ثم جاءت الأجندة الوطنية (2006- 2015) وسياسات الإصلاح الاقتصادي .

فمنذ بداية عقد التسعينات بدأت أعباء الدين (الخارجي والداخلي) تضغط على أداء الاقتصاد الأردني إلى أن وصل هذا الدين في عام 2012 (نهاية فترة الدراسة) إلى 17.610,400 مليار دينار مشكلا ما نسبة 80.1 % من الناتج المحلي الإجمالي ناهيك عن العجز المتناهي في الموازنة العامة للدولة الذي وصل في نهاية عام 2012 إلى 1.807,700 مليار دينار (بعد احتساب المساعدات الخارجية).

وهذا يتطلب ضبط الإنفاق الجاري والتشغيلي ومحاولة زيادة نسبة الإنفاق الاستثماري إلى إجمالي الإنفاق مع ضرورة الاعتماد على الذات والعمل على زيادة الاستثمارات ورفع مستوى إنتاجية عوامل الإنتاج وإعطاء دور اكبر للقطاع الخاص لزيادة فعالية الاقتصاد وتحقيق النمو الاقتصادي في نهاية المطاف .

تسعى الدول وخاصة النامية منها إلى تحقيق النمو الاقتصادي بوسائل عديدة لعل أهمها ما ترصده هذه الدول في موازنتها لتمويل التنمية من خلال الإنفاق الاستثماري العام الذي يحفز الاستثمارات الخاصة من وجهة نظر فرانسوا بيرو احد رواد التنمية الاقتصادية ، وفي الكثير من الدول نرى بان الاستثمارات العامة تكون مشجعة ومستقطبه (جاذبه) للاستثمارات الخاصة وليست بديلة عنها من خلال ما تنشاه الاستثمارات العامة من بنى تحتية أو ما يسمى (برأس المال الاجتماعي) لذا فان مدى مساهمة الإنفاق الاستثماري العام في الدخل أو الناتج يتوقف على مدى مشاركته في النشاط والنمو الاقتصادي مقارنة مع وضع القطاع الخاص في هذا المجال .

- من هنا جاءت هذه الدراسة لتلقي الضوء على اثر الإنفاق الاستثماري العام والخاص على النمو الاقتصادي في الأردن .

مشكلة الدراسة :

تتمثل مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤل التالي :

هل هناك تأثير لكل من الإنفاق الاستثماري العام ، والإنفاق الاستثماري الخاص، والتكوين الرأسمالي على النمو الاقتصادي في الأردن ؟

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في بيان الدور الذي يلعبه كل من الإنفاق الاستثماري العام ، والإنفاق الاستثماري الخاص والتكوين الرأسمالي في النمو الاقتصادي في الأردن .

و تكتسب الدراسة أهميتها من ندرة الدراسات السابقة في هذا الإطار كما إنها تتحدث عن مرحلة حديثة من مراحل تطور الاقتصاد الأردني (1990 – 2012) والتي تخللها كثير من البرامج والخطط الاقتصادية التي أشير إليها في مقدمة هذه الدراسة كما تكتسب أهميتها من اختبارها لمتغيرات جديدة ومحاولة قياس أثرها بشكل كمي على النمو الاقتصادي في الأردن .

أهداف الدراسة :

تسعى هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية :

أولا: دراسة تطور حجم الإنفاق الاستثماري العام والخاص والتكوين الرأسمالي خلال فترة الدراسة (1990-2012)

ثانيا : البحث في تأثير كل من الإنفاق الاستثماري العام والإنفاق الاستثماري الخاص والتكوين الرأسمالي على النمو الاقتصادي في الأردن من خلال تقدير وتحليل النموذج القياسي المعد لبيان هذا التأثير بشكل كمي من اجل الوصول لإعداد السياسية التنموية الملائمة .

ثالثا : البحث في الاتجاه العام للإنفاق الاستثماري العام والخاص من خلال علاقة كل منهما في الناتج المحلي الإجمالي(GDP) .

فرضيات الدراسة :

1- أن هناك علاقة ايجابية بين كل من الإنفاق الاستثماري العام ، والاتفاق الاستثماري الخاص ، والتكوين الرأسمالي كمتغيرات مستقلة والنمو الاقتصادي (نمو أل GDP) كمتغير تابع .

2- ايجابية الميل الحدي لكل من الإنفاق الاستثماري العام والخاص . أي أن مقدار التغير الذي يحدث في الاستثمار في كل من القطاعين العام والخاص نتيجة تغيرالGDP يكون موجبا .

منهجية الدراسة وتسلسلها ومصادر البيانات

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي والقياسي في التعرف على العلاقة الارتباطيه بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع من خلال أسلوب الانحدار المتعدد المقدر بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) خلال فترة الدراسية (1990-2012) معتمدة على البيانات الإحصائية المنشورة في المؤسسات الحكومية التالية : وزارة المالية ، وزارة التخطيط ، البنك المركزي الأردني ، دائرة الإحصاءات العامة ، وتتكون الدراسة من جزئين يتحدث الأول عن تطور حجم الإنفاق الرأسمالي العام ، الإنفاق الاستثماري الخاص ، والتكوين الرأسمالي . فيما يقدم الجزء الثاني تقديرا وتحليلا للنموذج القياسي المستخدم لبيان اثر المتغيرات المستقلة المتمثلة في الإنفاق الاستثماري العام ، والإنفاق الاستثماري الخاص ، التكوين الرأسمالي ، على النمو الاقتصادي (نمو أل GDP) كمتغير تابع ويتناول أيضا اتجاهات الإنفاق الاستثماري العام والخاص.

الإطار النظري للدراسة:

لقد اجمع الاقتصاديون بمختلف مدارسهم الفكرية على أهمية الدور الذي يلعبه التكوين الرأسمالي في تحقيق النمو الاقتصادي ، فقد اعتقد الكلاسيك بان القوة الدافعة للنمو الاقتصادي (نمو أل GDP) تتمثل في عملية التكوين الرأسمالي (الاستثمار) وان التكوين الرأسمالي يعتمد على الأرباح التي تعد مصدرا للتراكم الرأسمالي .(1)

- أما المدرسة الكنيزية ومن خلال نموذج Harrod- domar الذي يعتبر توسعه ديناميكية لتحليلات التوازن الكنيزية الستاتيكية قد توصل إلى العلاقة الطردية بين معدل نمو الدخل القومي وبين معدل الاستثمار (الادخار) (2) ،وان التراكم الرأسمالي يعتبر محددا من محددات النمو الاقتصادي خصوصا في الدول النامية (3)

- تشير النظرية الاقتصادية إلى أن الإنفاق الاستثماري (الرأسمالي) يعد الركيزة الأساسية للتنمية الاقتصادية باعتباره الدافع الأساسي للنمو الاقتصادي من خلال زيادة الناتج المحلي الإجمالي GDP وتوفير مواد أولية إضافية مكملة للادخار الوطني والموارد القابلة للاستثمار في داخل كل بلد(4)

- يؤكد الكثير من الاقتصاديين على أن التنمية بدون التدخل الفعال للدولة مستحيلة على أن تعمل الدولة كمكل لاقتصاديات السوق وليس بديلا عنها(5) ومن هنا يتبين لنا مدى أهمية الاتفاق الاستثماري العام والخاص لعملية النمو الاقتصادي وخصوصا في الدول النامية .

من الصعوبة بمكان تقدير فعالية الإنفاق الاستثماري بشكل عام لان الاستثمار هو توظيف للأموال المدخرة لغرض الحصول على الدخل في المستقبل وبالتالي يراد فترة زمنية لتقييم نتائج الإنفاق الاستثماري وخصوصا الإنفاق الاستثماري العام الذي يستهدف المنفعة العامة في اغلبه. وبناءا على ما تقدم فان التنمية المتحققة يمكن قياسها بشكل كمي من خلال الزيادة الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) الذي يمثل القيمة المضافة الناتجة عن جميع قطاعات الاقتصاد من خلال التغيير في أي من الانفاق الاستثماري العام ، والإنفاق الاستثماري الخاص ، والتكوين الرأسمالي (الذي يمثل الإنفاق على السلع الرأسمالية بشكل عام) وتستخدم هذه الدراسة النموذج القياسي التالي

معادلة رقم (1) $$Y_t = a + b_1 PE_{(t-1)} + b_2\ PRE_{(t-1)} + b_3 CF_{(t-1)}$$

حيث أن :

Y : الناتج المحلي الإجمالي GDP

$PE_{(t-1)}$: الإنفاق الاستثماري العام

$PRE_{(t-1)}$: الإنفاق الاستثماري الخاص

$CF_{(t-1)}$: التكوين الرأسمالي

a , b_1 , b_2 , b_3 معلمات النموذج

(t-1) : فترة إبطاء نسبة واحدة (تكون أن الاستثمارات لا تظهر أثارها قبل عام واحد على الأقل)

وللتعرف على اتجاه الإنفاق الاستثماري في كل من القطاعين العام والخاص من خلال علاقتهما بالناتج المحلي لإجمالي GDP الذي يبين مدى مساهمة كل من القطاعين العام والخاص في النشاط الاقتصادي ،وتعتمد هذه الدراسه على الميل الحدي للإنفاق لإثبات تلك العلاقة

فالميل الحدي للإنفاق الاستثماري هو عبارة عن مقدار الزيادة في أل GDP الذي يوجه إلى الإنفاق الاستثماري العام والخاص ، وبعبارة أخرى هو مقدار التغير الذي يحدث في الاستثمار في كل من القطاعين العام والخاص نتيجة لتغير أل GDP بمقدار وحدة واحدة ،

وسوف نستخدم المعادلتين التاليتين لبيان الميل الحدي للإنفاق الاستثماري في القطاعين العام والخاص وعلى النحو التالي

معادلة رقم (2) $P_E = a + bY$

حيث أن

P_E : تمثل الإنفاق الاستثماري العام (المتغير التابع)

a : ثابت

b : القيمة الاتجاهية للميل الحدي للإنفاق الاستثماري العام

Y : تمثل الناتج المحلي الإجمالي (المتغير المستقل)

معادلة رقم (3) $PR_E = a + by$

حيث أن :

PR_E : تمثل الإنفاق الاستثماري للقطاع الخاص

Y : تمثل الناتج المحلي الإجمالي

a : ثابت

b : القيمة الاتجاهية للميل الحدي للإنفاق الاستثماري للقطاع الخاص

الدراسات السابقة :

لقد جرى استعراض العديد من الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع هذه الدراسة وعلى النحو التالي :

1- دراسة (6) M.O.odedokun (1997) بعنوان : Relative effects of public versus private investment spending on economic efficiency and growth in developing countries.

بحثت الدراسة في التأثيرات الأولية وطويلة المدى للإنفاق الاستثماري العام والخاص على النمو الاقتصادي في البلدان النامية خلال الفترة (1965-1990).

استخدمت الدراسة بيانات إحصائية عن 48 دولة نامية ومن خلال طريقة التحليل التجريبي والمقارن توصلت الدراسة إلى ما يلي :

أولا : إن الإنفاق الاستثماري العام وخصوصا على مشاريع البنى التحتية في الدول النامية قد قدم تسهيلات كبيرة للاستثمارات الخاصة وخصوصا في المدى الطويل وعزز من الكفاءة والنمو الاقتصادي في تلك الدول ، في حين لم يحقق الإنفاق الاستثماري العام على المشاريع الأخرى (غير مشاريع البنية التحتية) هذا التأثير .

ثانيا : لقد حقق الإنفاق الاستثماري العام والخاص في المدى الطويل تأثيرات أكثر ايجابية على كل من الكفاءة والنمو الاقتصادي منه في المدى القصير .

2- دراسة : (7) Chris Edwards 2012: بعنوان :

Government spending and private GDP in U.SA.

هدفت الدراسة إلى بيان اثر الإنفاق الحكومي على نمو الناتج المحلي الإجمالي الخاص (Private GDP)* في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (1953-2012) مستخدمة البيانات المتعلقة بحسابات الدخل القومي .

حاولت الدراسة اختبار المفهوم الكينزي القائل " بان الإنفاق الحكومي مهم ويعتبر ضرورة للاقتصاد " . من خلال استخدامها لأسلوب الانحدار المتعدد المقدر بطريقة المربعات الصغرى العادية OLS وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

1- كلما ازداد معدل الإنفاق الحكومي كلما انخفض معدل نمو الناتج المحلي والإجمالي

(Private GDP) فإذا كان معدل نمو الإنفاق الحكومي الحقيقي 5% فيتوقع انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي الخاص بنسبة 2,8% .

2- إن التغيرات في الإنفاق الحكومي فسرت جزء بسيط من نمو الناتج المحلي الإجمالي الخاص(Private GDP) للسنوات الحالية (Current years GDP growth)
وعزت الدراسة ذلك إلى صدمات صناعة النفط والتكنولوجيا (Oil industry and technology socks)

3- بينت النتائج الإحصائية للدراسة عدم توافقها مع الفكرة الكنزية القائلة بان الإنفاق الحكومي ضرورة للاقتصاد .

- Private GDP = total GDP – government portion.

دراسة : المزرعي علي 2012 (8) بعنوان : " اثر الإنفاق العام في نمو الناتج المحلي الإجمالي دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة للفترة (1990 – 2009) .
هدفت الدراسة إلى معرفة تأثير الإنفاق العام في النمو الحاصل بالناتج المحلي الإجمالي (GDP) في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة (1990-2009) وكذلك معرفة نسبة إسهام الإنفاق العام في التغيرات التي تحصل في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) وجميع مكوناته .
استخدمت الدراسة أسلوب الانحدار المتعدد المقدر بطريقة المربعات الصغرى العادية OLS لقياس اثر الإنفاق العام على نمو الناتج المحلي الإجمالي وجميع مكوناته .
اهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي :

1- كان نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP) سريعا في دولة الإمارات العربية المتحدة حيث وصل إلى 630% أي تضاعف أكثر من ست مرات خلال فترة الدراسة .

2- كان تأثير الإنفاق العام ايجابيا في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) وذا دلالة إحصائية عند مستوى 1% بحيث انه كلما زاد الإنفاق العام في دولة الإمارات العربية المتحدة بمقدار مليون درهم فان أل GDP يزيد بمقدار 4.159% مليون درهم .

3- دلت نتائج الدراسة على وجود تأثير معنوي للإنفاق العام في دولة الإمارات على كل مكون من مكونات الناتج المحلي الإجمالي حيث كانت قيمة Tratio معنوية لجميع المكونات وبدرجات متفاوتة .

دراسة الزعبي بشير ، 2005(9) بعنوان : تأثير الناتج المحلي في الإنفاق الحكومي في الأردن . دراسة قياسية للفترة (1980- 2001) .
هدفت الدراسة إلى اختبار تأثير الناتج المحلي الإجمالي GDP في الاتفاق الحكومي في الأردن خلال الفترة (1980- 2001) حيث استخدمت الدراسة طريقة نموذج تصحيح الخطأ لمعرفة طبيعة واتجاه العلاقة بين الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي (GDP) كمتغيرين يؤثران في بعضهما البعض .
دلت نتائج الدراسة على وجود علاقة أحادية الاتجاه من الناتج المحلي الإجمالي إلى الإنفاق الحكومي وهذه النتيجة تتفق مع فرضية واجنر لكنها تختلف مع ما نادت به النظرية الكنيزية من أن الإنفاق كجزء من الطلب الفعال هو الذي يؤثر في الناتج المحلي الإجمالي وجرى تفسير النتيجة التي توصلت إليها الدراسة من الواقع العملي بحيث انه كلما زادت ثروة الدولة (زيادة الناتج المحلي الإجمالي) زاد الإنفاق الحكومي على مشاريع البنية التحتية وعلى البرامج الحكومية الاجتماعية التي تنعكس على مستوى معيشة المواطنين والتنمية بشكل عام
وقد توصلت الدراسة إلى نتيجة جدلية مفادها أن الإنفاق الحكومي لم يعد أداة هامة من أدوات السياسية المالية وعلى صانعي القرار البحث عن بدائل أخرى.

دراسة الزعبي خالد 2010(10) بعنوان " العوامل المؤثرة في حجم الإنفاق الرأسمالي في الموازنة العامة الأردنية خلال الفترة (1980 – 2006) .
هدفت الدراسة إلى تحليل اتجاهات النفقات الرأسمالية في الموازنة العامة الأردنية والكشف عن العوامل المؤثرة في حجمها خلال الفترة الزمنية (1980- 2006)

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي والقياسي في التعرف على العلاقة الارتباطية بين متغيرات الدراسة من خلال أسلوب الانحدار المتعدد المقرر بطريقة المربعات الصغرى العادية OLS

بينت نتائج الدراسة إن الأهمية النسبية للإنفاق الرأسمالي في مجمل النفقات العامة وفي الناتج المحلي الإجمالي GDP للعوامل (معدل الدخل الفردي ، القروض الخارجية) بلغت على التوالي 27.2 ، 11.9 وأظهرت نتائج الدراسة إن هناك أثرا دالا إحصائيا عند مستوى دلالة 0.05 للعوامل " معدل الدخل الفردي ، القروض الخارجية ، معدل النمو الاقتصادي ، المساعدات المالية الخارجية للسنة السابقة ، حجم النفقات المالية للسنة السابقة " في حجم الإنفاق الرأسمالي في الموازنة العامة خلال فترة الدراسة

ودلت نتائج الدراسة على عدم وجود اثر للمتغيرين " عدد السكان ، وحجم الإيرادات المحلية للسنة السابقة " في حجم الإنفاق الرأسمالي ، وأوصت الدراسة بضرورة تنمية الإيرادات والمدخرات المحلية وتشجيع النمو الاقتصادي وربط تنفيذ الإنفاق الرأسمالي ببرنامج زمني محدد لتشجيع الرقابة والمسائلة وعدم الاعتماد كليا على القروض والمساعدات الخارجية في تمويل الإنفاق الرأسمالي .

أهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

إن أهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة إن معظم الدراسات السابقة قد تناولت موضوع الإنفاق العام (جاري + رأسمالي) أو الإنفاق الرأسمالي العام ولم تتحدث عن الإنفاق الرأسمالي الخاص، كما إن هذه الدراسة قد ربطت بين مواضيع ثلاثة مهمة هي الإنفاق الرأسمالي العام ، والإنفاق الرأسمالي الخاص ، والتكوين الرأسمالي مع النمو الاقتصادي من خلال قياس الأثر الكمي لهذه المتغيرات الثلاث على النمو الاقتصادي وهذا ما لم تفعله أي من الدراسات السابقة.

الجزء الأول: تطور حجم الإنفاق الرأسمالي العام والخاص والتكوين الرأسمالي خلال فترة الدراسة (1990-2012) .

لقد شهد الإنفاق الرأسمالي العام تطورا ملحوظا خلال فترة الدراسة (1990-2012) حيث يبين الجدول رقم (1) بأنه قد ازداد بالأرقام المطلقة من 278.7 مليون دينار في عام 1990 إلى 1444.5 مليون دينار في عام 2009 وهو أعلى مستوى له خلال فترة الدراسة ويعزى ذلك إلى زيادة الإنفاق الرأسمالي على مشاريع الطاقة والمشاريع السياحية (11) وكذلك ارتفاع قيمة المساعدات الخارجية التي بلغت في عام 2009 (718.3) مليون دينار ، ثم عاود هذا الإنفاق إلى الانخفاض التدريجي إلى أن وصل ل 675.9 مليون دينار في عام 2012 ، ومن جانب أخر فقد ازداد حجم الإنفاق العام (جاري + رأسمالي) بالأرقام المطلقة من 1120.1 مليون دينار في عام 1990 إلى 6862.1 مليون دينار في عام 2012 أي انه تضاعف ما يقارب 6 مرات خلال فترة الدراسة وقد بلغ معدل النمو السنوي للإنفاق الرأسمالي العام بالمتوسط خلال فترة الدراسة 6.4 % فيما بلغ هذا المعدل بالنسبة للإنفاق العام (جاري + رأسمالي) 8.7% الجدول رقم (1)

جدول رقم (1) مليون دينار

السنوات	إجمالي الإنفاق العام (جاري + رأسمالي)	معدل النمو السنوي لإجمالي الإنفاق العام	الاتفاق الرأسمالي العام	معدل النمو السنوي للإنفاق الرأسمالي العام	نسبة الإنفاق الرأسمالي العام الى إجمالي الإنفاق	الإيرادات المحلية	المساعدات الخارجية	القروض الخارجية	حوالات العاملين بالخارج
1990	1120.1	---	278.7	--	24.9	744.0	164.3	197.9	331.8
1991	1234.3	10.2	330.3	18.7	26.8	828.8	225.2	336.7	306.3
1992	1372.5	11.2	352.7	6.7	25.7	1221.2	137.4	4577.6	573.1
1993	1411.6	2.8	292.2	-16.7	20.7	1208.6	197.7	4229.6	720.7
1994	1587.8	12.4	376.2	28.7	23.7	1296.1	241.2	4720.5	763.7
1995	1693.9	6.6	384.4	2.1	22.7	1404.3	215.7	4911.8	79607
1996	1789.6	5.6	410.3	6.7	22.9	1431.9	316.9	5164.3	1024.0
1997	1952.0	9.11	427.2	4.2	21.9	1378.3	242.5	4998.1	1031.7
1998	2087.7	6.9	443.1	3.7	21.2	1474.5	257.6	5333.7	1093.8
1999	2039.5	-2.3	396.4	-10.6	19.4	1497.1	318.8	5510.1	1179.8

2000	2187.1	7.3	335.8	-15.4	15.4	1592.1	391.2	5043.5	1308.2
2001	2316.3	5.9	403.8	20.3	17.4	1658.8	433.4	4969.8	1426.0
2002	2396.3	3.5	496.3	23.1	20.7	1644.1	491.9	5350.4	1513.7
2003	2809.8	17.2	646.1	30.2	23.0	1675.6	937.4	5391.8	1404.5
2004	3180.5	13.2	802.7	24.1	25.2	2147.2	811.3	5348.8	1459.6
2005	3538.9	11.3	630.9	-21.4	17.8	2561.8	500.3	5056.7	1544.8
2006	3912.2	10.6	794.1	26.0	20.3	3164.4	304.6	5186.5	1782.7
2007	4586.5	17.2	842.6	6.0	18.4	3628.1	343.4	5253.3	2122.5
2008	5431.9	18.4	958.5	13.7	17.6	4375.4	333.4	3640.2	2242.0
2009	6030.5	11.0	1444.5	50.7	23.9	4187.8	718.3	3869.0	2214.2
2010	5708.0	-5.3	961.4	-33.4	16.8	4261.1	401.7	4610.8	2247.3
2011	6801.8	19.1	1058.5	10.1	15.6	4198.9	1215.5	4486.8	2152.1
2012	6862.1	0.9	675.9	-36.1	9.8	4727.3	327.1	5103.9	2229.9
متوسط النسب		8.7		6.2	20.5				

المصدر

1- وزارة المالية ، نشرة مالية الحكومة العامة ، مجلد رقم (15) عدد2 ، آذار 2013 ، ص12 .
2- البنك المركزي الأردني، بيانات إحصائية سنوية، جدول رقم 17، خلاصة موازنة الحكومة المركزية 1964-2011، ص16,20
3- البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي لعام 2007 ، ص107.
4- البنك المركزي الأردني ، النشرة الشهرية لشهر شباط ، 2013 جدول رقم 25، ص25.
5- البنك المركزي الأردني ، التقرير السنوي لعام 1998، ص163.

أما من حيث نسبة الإنفاق الرأسمالي العام إلى الإنفاق العام (جاري + رأسمالي) فقد بلغت اعلى مستوى لها في عام 1991 حيث وصلت إلى 26.8% وبعد ذلك بدأت بالتذبذب خلال فترة الدراسة إلى أن وصلت إلى ادني مستوى لها في عام 2012 حيث بلغت 9.8% ويعزى ذلك إلى اضطرار الحكومة إلى زيادة النفقات الجارية والتشغيلية على حساب النفقات الرأسمالية لمواجهة الضغط المتزايد على الإنفاق الجاري والتشغيلي وتكبد خزينة الدولة أعباء إضافية بسبب تحرير أسعار المشتقات النفطية وانقطاع الغاز المصري في ذلك العام (12)

إن هذه النسبة قد بلغت بالمتوسط خلال فترة الدراسة 20.5% وهي نسبة تعد في تقديرنا ضئيلة في بلد يحتاج إلى رفع مستوى النمو الاقتصادي الذي يتطلب حجما اكبر من الإنفاق الاستثماري العام ومحاولة تشجيع المدخرات الوطنية ، والاستثمارات الخارجية وترشيد أكثر للإنفاق الجاري والتشغيلي .

إن حجم الإنفاق العام والرأسمالي على وجهة التحديد في الأردن يعتمد على مصادر تمويل هذا الإنفاق حيث يوجد هناك مصدرين للتمويل مصدر داخلي يتمثل في الإيرادات المحلية أو الضريبية على وجه الخصوص ومصدر خارجي يتمثل في المساعدات والقروض الخارجية حيث يشير الجدول رقم (1) إلى ارتفاع حجم الإيرادات المحلية في الأردن من 744 مليون دينار في عام 1990 إلى 4727,3 مليون دينار في عام 2012 أي أن هذا الحجم بالأرقام المطلقة قد تضاعفت ما يقارب 6 مرات ونصف خلال فترة الدراسة .

إما المساعدات الخارجية فعلى الرغم من تذبذبها خلال فترة الدراسة إلا أنها قد ارتفعت من 164.3 مليون دينار في عام 1990 إلى 1215 مليون دينار في عام 2011 حيث بلغت أعلى مستوى لها أي إنها تضاعفت ما يقارب 7 مرات ونصف خلال فترة الدراسة ، فيما تزايد حجم القروض الخارجية من 197.9 مليون دينار في عام 1990 إلى 5103.9 مليون دينار في عام 2012 متضاعفا ما يقارب 25 مرة خلال فترة الدراسة حيث ينظر إلى الدين الخارجي المستحق على الأردن بأنه دين تراكمي وخصوصا إذا اخذ بعين الاعتبار خدمة وفوائد هذا الدين (13).

أما حوالات الأردنيين العاملين بالخارج فقد ارتفعت من 331.8 مليون دينار في عام 1990 إلى 2229.9 مليون دينار في عام 2012 متضاعفة ما يقارب 6 مرات ونصف خلال فترة الدراسة حيث ينظر إلى هذه الحوالات من خلال الدور الذي تلعبه في تحسين وضع ميزان المدفوعات وتحسين دخل الأسر الأردنية ودعم ميزانية الدولة وخصوصا إذا كان الادخار المحلي قليلا أو سالبا (14) كما ينظر لأهمية هذه الحوالات من حيث نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي التي بلغت بالمتوسط 16% خلال فترة الدراسة (1990- 2012)

- وبمقارنة بسيطة للأرقام السابقة نستنتج إن هناك اتجاه (trend) ايجابي يتمثل في زيادة حجم الإنفاق الرأسمالي العام نتيجة للزيادة في كل من الإيرادات المحلية والمساعدات والقروض الخارجية وحوالات العاملين بالخارج .

إن نسبة الإنفاق الرأسمالي العام إلى الناتج المحلي الإجمالي تعكس بوضوح مدى مساهمة أو مشاركة القطاع العام بالنشاط الاقتصادي حيث يشير الجدول رقم (2) إلى إن هذه النسبة قد بلغت 10.1% في عام 1990 وتذبذبت خلال فترة الدراسة إلا أنها وصلت إلى اقل مستوى لها في عام 2012 حيث بلغت 3.1% وذلك بسبب النمو المضطرد في الناتج المحلي الإجمالي الذي وصل في عام 2012 إلى 21965.5 مليون دينار في حين انخفض مستوى الإنفاق العام في نفس السنة إلى 675.9 مليون دينار بسبب زيادة حصة الإنفاق الجاري والتشغيلي في موازنة عام 2012 على حساب الإنفاق الرأسمالي للتخفيف من اثر تداعيات قضية تحرير أسعار المشتقات النفطية وإمداد الغاز المصري إلى المملكة كما اسلفنا سابقا و يشير الجدول (2) إلى أن نسبة الإنفاق الرأسمالي العام إلى الناتج المحلي الإجمالي GDP قد بلغت بالمتوسط 7.5% خلال فترة الدراسة فيما بلغت تلك النسبة للإنفاق الرأسمالي الخاص 18.8% لنفس الفترة.

جدول رقم (2) مليون دينار

السنوات	التكوين الرأسمالي الإجمالي	الإنفاق الاستثماري (الرأسمالي) العام	الإنفاق الاستثماري (الرأسمالي) الخاص	GDP بالأسعار الجارية	معدل النمو السنوي للتكوين الرأسمالي الإجمالي	معدل النمو السنوي للإنفاق الرأسمالي العام	معدل النمو السنوي للإنفاق الرأسمالي الخاص	معدل النمو السنوي لـGDP	نسبة%التكوين الرأسمالي الإجمالي إلى GDP	نسبة الإنفاق الرأسمالي العام إلى أGDP	نسبة الإنفاق الرأسمالي الخاص إلى أل GDP
1990	694.1	278.7	415.4	2760.9	25.2	12.5	35.6	13.8	25.1	10.1	15.0
1991	678.0	330.3	347.7	2958.0	-2.3	18.7	-16.4	7.1	22.9	11.2	11.8
1992	1049.3	352.2	697.1	3610.5	54.7	6.7	100.3	22.0	29.1	9.7	19.3
1993	1303.6	292.2	1011.4	3884.2	24.2	-16.7	45.0	7.6	33.6	7.5	26.0
1994	1391.2	376.2	1015.0	4358.1	6.8	28.7	0.4	12.2	31.9	8.6	23.3
1995	1554.1	384.4	1169.7	4714.6	11.7	2.1	15.2	8.2	32.9	8.1	24.8
1996	1499.3	410.3	1089.0	4912.2	-3.5	6.7	-6.8	4.2	30.5	8.3	22.2
1997	1321.8	427.2	894.6	5137.4	-11.8	4.2	-17.9	4.6	25.7	8.3	17.4
1998	1224.0	443.1	780.9	5609.9	-7.3	3.7	-12.8	9.2	21.8	7.9	13.9
1999	1246.3	396.4	849.9	5778.3	1.8	-10.6	8.8	3.0	21.6	6.9	14.7
2000	1341.4	335.8	1005.6	5998.7	7.6	-15.4	18.4	3.8	22.4	5.6	16.8
2001	1340.0	403.8	936.2	6363.7	-0.07	20.3	-6.8	6.1	21.1	6.3	14.7
2002	1365.31506.5	496.3	869.0	6794.0	1.9	23.1	-7.2	6.8	20.1	7.3	12.8
2003	2215.6	646.1	860.4	7228.7	10.3	30.2	-1.0	6.4	20.8	8.9	11.9
2004	3047.9	802.7	1412.9	8090.7	47.1	24.1	64.2	11.9	27.4	9.9	17.5
2005	3025.4	630.9	2417.0	8925.4	37.6	-21.4	71.2	10.3	34.1	7.1	27.1
2006	3671.9	794.1	2231.3	11092.6	-0.7	26.0	-7.7	24.3	27.3	7.2	20.1
2007	4761.9	842.6	2829.3	12595.7	21.4	6.0	26.8	13.6	29.1	6.7	22.5
2008	4447.9	958.5	3803.4	16108.0	29.7	13.7	34.4	27.8	29.6	5.9	23.6
2009	4880.0	1444.5	3003.4	16912.2	-6.6	50.7	-21.0	5.0	26.3	8.5	17.8
2010	4990.0	961.4	3918.6	18762.0	9.7	-33.4	30.5	10.0	26.0	5.1	20.9
20112012	5100.0	1058.5	3931.5	20476.5	2.3	10.1	0.3	9.1	24.4	5.2	19.2
		675.9	4424.1	21965.5	2.2	-36.1	12.5	7.2	23.3	3.1	20.1
متوسط النسب					10.8	6.4	15.1	10.0	26.4	7.5	18.8

المصدر:

1-دائرة الإحصاءات العامة ، الحسابات القومية في الأردن (1976 – 2002) الصفحات 84,85,96
2-البنك المركزي الأردني ، بيانات إحصائية سنوية (1964-2011) الصفحات 16، 36، 39.
3-البنك المركزي الأردني ، التقرير السنوي لعام 2011، ص79.
4-البنك المركزي الأردني ، النشرة الإحصائية الشهرية لشهر شباط ، 2013، جدول رقم (1) أهم المؤشرات الاقتصادية ، ص1.

- التكوين الرأسمالي الإجمالي هو الإنفاق على السلع الرأسمالية الثانية + التغير في المخزون ويمول التكوين الرأسمالي الإجمالي من خلال الادخار المتاح + صافي التحويلات الرأسمالية من العالم الخارجي + صافي الاقتراض العام.

- ملاحظة جرى تقدير التكوين الرأسمالي الإجمالي للسنوات (2010-2012) لعدم توفر بيانات رسمية منشورة عنه .

*** أما عن تطور الإنفاق الاستثماري (الرأسمالي) الخاص وأثره على النمو الاقتصادي** فقد أصبح القطاع الخاص اليوم يمثل محور عملية النمو الاقتصادي في معظم بلدان العالم المتقدم والنامي على حد سواء ، لما يتمتع به هذا القطاع من مزايا وإمكانيات كبيرة تؤهله للقيام بدور ريادي في شتى المجالات الاقتصادية حيث تؤكد بعض الدراسات وجود علاقة ايجابية قوية بين

أنشطة القطاع الخاص والنمو الاقتصادي وان نمو الإنتاجية يرتبط بشكل وثيق بالاستثمارات الخاصة (15).

ومع توجه السياسيات الاقتصادية في العقدين الماضين نحو اقتصاد السوق فان الاتجاه نحو الاعتماد على القطاع الخاص وتنفيذ برامج الخصخصة أدى إلى زيادة نسبة الاستثمارات الخاصة إلى الناتج المحلي الإجمالي GDP ومن الناحية الأخرى فقد عزز هذا التوجه زيادة الاستثمارات الأجنبية في كثير من الدول النامية .

كما أن كفاءة وإنتاجية استثمارات القطاع الخاص تفوق كفاءة وإنتاجية استثمارات القطاع العام ، حيث خلصت بعض الدراسات في هذا الإطار إلى أن هناك تأثيرا ايجابيا واسعا على النمو الاقتصادي مصاحبا للاستثمارات الخاصة مقارنة بتأثير الاستثمارات العامة ، وان هذا التأثير للاستثمارات الخاصة يفوق تأثير الاستثمارات العامة بأكثر من مرة ونصف (16) .

وفي الأردن على وجه الخصوص فان هناك جدلا واسعا حول دور وفعالية كل من الإنفاق الرأسمالي العام والخاص في النمو الاقتصادي ، ومدى مشاركة وفعالية وكفاءة كل من القطاعين العام والخاص في النشاط الاقتصادي ، حيث أن حصيلة التوجه نحو الخصخصة يثير تساؤلا حول فاعليتها كمصدر حقيقي لتمويل متطلبات التنمية المتزايدة فالبعض يرى أن فاعليتها محدودة لأسباب عديدة، كما إن السياسات الحكومية بخصوص الإنفاق يصعب تقدير أثارها ففي بعض الحالات يعتبر الإنفاق على خطط ومشاريع التنمية من قبل الحكومة مشجعا وحافزا للقطاع الخاص على الاستثمارات لان هذا الإنفاق يزيد من فرص العمل المربح لديهم ، ومن جانب آخر يمكن لهذا الإنفاق أن يؤدي إلى تقوية القطاع العام وتخفيض معدل الربحية في القطاع الخاص أي مزاحمة القطاع الخاص ، ولكن على أية حال يرى الكثير من الاقتصاديين بان الاستثمارات العامة في اغلبها تكون مشجعة ومستقطبة للاستثمارات الخاصة ولكنها ليست بديلة عنها وان تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بشكل عام يعمل كوكيل للتنمية الاقتصادية (17).

ومن الجدير بالذكر هنا إن نسبة مساهمة الإنفاق الاستثماري (الرأسمالي) العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي GDP التي تؤدي إلى المشاركة في تمويل الإنفاق الاستهلاكي العام والخاص من ناحية وتغذية الناتج المحلي الإجمالي من الناحية الأخرى بحيث يتمكن الإنتاج المحلي من تلبية الطلب الاستهلاكي وهذا يعني زيادة الإنفاق الاستثماري العام والخاص وتقليل نسبة النفقات الجارية في كليهما ، ولكن الذي نلاحظه إن ذلك لم يتحقق خلال فترة الدراسة 1990-2012 حيث ازداد حجم الإنفاق الجاري على حساب الإنفاق الرأسمالي وخصوصا بالنسبة للإنفاق العام بحيث انه على الرغم من ازدياد الإيرادات المحلية والمساعدات والقروض الخارجية وحوالات العاملين بالخارج إلا أن عجز الموازنة بقي ظاهرا حيث بلغ بالمتوسط خلال فترة الدراسة ما يقارب 465 مليون دينار (هذا على أساس الاستحقاق بعد احتساب المساعدات الخارجية) (18).

***وبالنظر إلى تطور الإنفاق الاستثماري الخاص في الأردن** يشير الجدول رقم (2) إلى إن هذا الإنفاق قد بلغ بالأرقام المطلقة 415.4 مليون دينار في عام 1990 ووصل إلى أعلى قيمة له في عام 2012 حيث بلغ 4424.2 مليون دينار وبدى متذبذبا بين هاتين القيمتين خلال فترة الدراسة .

أما معدل النمو السنوي لهذا الإنفاق فقد وصل إلى أعلى مستوى له في عام 1992 حيث بلغ 100.8% ويعزى ذلك إلى زيادة الاستثمارات الخاصة في ذلك العام نتيجة لاستثمارات الأردنيين العائدين من دول الخليج على اثر حرب الخليج الثانية التي ضخت في الاقتصاد الأردني (19) .

وقد تأرجح معدل النمو السنوي لهذا الإنفاق بين القيم الموجبة والسالبة خلال فترة الدراسة إلا انه قد بلغ بالمتوسط خلالها 15.1% فيما بلغ هذا المعدل بالمتوسط للإنفاق الاستثماري العام 6.4% لنفس الفترة .

- وفيما يتعلق بنسبة الإنفاق الرأسمالي الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي GDPفيشير الجدول رقم (2) إلى أن هذه النسبة قد بلغت 15.0 % في عام 1990 وانخفضت إلى اقل مستوى لها في عام 1991 حيث بلغت 11.8% وذلك بسبب انخفاض مستوى استثمارات القطاع الخاص إثناء حرب الخليج الثانية وتداعياتها .

ووصلت هذه النسبة إلى أعلى مستوى لها في عام 2005 حيث بلغت 27.1% بسبب استثمارات الأشقاء العراقيين في الأردن بعد انتهاء الحرب على العراق والتوسع في إنشاء المدن الصناعية المؤهلة (QIZ) في مناطق مختلفة في الأردن.

وقد ارتفعت نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي GDPفي ذلك العام إلى 25%. (20)

كما يشير الجدول رقم (2) إلى ان نسبة الإنفاق الرأسمالي الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي GDP قد بلغت بالمتوسط 18.8% خلال فترة الدراسة (1990-2012) وعلى الرغم إنها أعلى من نسبة الإنفاق الرأسمالي العام إلى أل GDP التي بلغت بالمتوسط لنفس الفترة 7.5% إلا أن هناك بعض العقبات التي تقف أمام النشاطات الاقتصادية الخاصة التي تحد من الإنفاق الاستثماري في القطاع الخاص مثل (سعر الصرف الحقيقي ، القوانين والتشريعات الناظمة للقطاع الخاص ، المدى المتاح من التمويل ، المركزية والروتين الإداري والفساد) .

* **أما فيما يتعلق بالتكوين الرأسمالي الإجمالي** الذي يمثل الإنفاق على السلع الرأسمالية الثابتة مضافا إليها التغير في المخزون ، وهو من جانب آخر ما يتم إضافته في أي وحده إنتاجية إلى مخزون الأصول الثابتة مطروحا منه ما يتم التخلص منه خلال العام(21)

لقد ركز العديد من كتاب التنمية الاقتصادية على ضرورة التكوين الرأسمالي باعتباره سببا هاما في أحداث التنمية الاقتصادية من خلال رفع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ، فقد أكد آدم سميث على الاستثمار وتراكم رأس المال، وعلى الرغم من اختلاف النظرة الكنيزية والمعاصرة مع الكلاسيك القدماء في موضوع الاستثمار وكيفية توليده وتراكمه (22) إلا أن اغلبهم قد اجمع على ضرورة التكوين الرأسمالي لإحداث عملية التنمية وقد أكد Nurkse على قضية التكوين الرأسمالي معتبرها ضرورة لإحداث النمو الاقتصادي على الرغم من المشاكل التي تعترض التكوين الرأسمالي في الدول النامية (23)

* **أما عن تطور التكوين الرأسمالي في الأردن خلال فترة الدراسة (1990-2012)** فيشير الجدول رقم (2) إلى انه بلغ بالأرقام المطلقة 694.1 مليون دينار في عام 1990 وبدى أخذا بالزيادة أحيانا والنقصان أحيانا أخرى خلال سنوات الدراسة إلى أن وصل في عام 2012 إلى 5100 مليون دينار متضاعفا ما يقارب 7 مرات خلال فترة الدراسة .

أما معدل النمو السنوي للتكوين الرأسمالي فيشير الجدول رقم (2) إلى ان هذا المعدل قد بلغ أعلى مستوى له في عام 1992 حيث وصل إلى 54.7% وذلك بسبب استثمارات الأردنيين العائدين من دول الخليج العربي عن اثر أزمة الخليج الثانية والتعويضات التي حصلوا عليها والتي ضخ اغلبها على شكل استثمارات خاصة في الاقتصاد الأردني كما اسلفنا سابقا وقد اخذ هذا المعدل قيما موجبة أو سالبة أحيانا إلا انه قد بلغ بالمتوسط خلال فترة الدراسة (1990-2012) 10.8%

أما عن نسبة التكوين الرأسمالي إلى التاريخ المحلي الإجمالي GDP في الأردن فقد بلغت بالمتوسط 26.4% خلال فترة الدراسة (1990-2012) وإذا قارنا بين هذه النسبة في الأردن للفترة (2003-2011) التي بلغت 29.8% مع عدد من الدول النامية المبينة في الجدول رقم (3) بادناه لنفس الفترة نجد أن الأردن يقع في المرتبة الثالثة بين تلك الدول من حيث نسبة التكوين الرأسمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي GDP .

جدول رقم (3)

Gross capital formation (% of GDP) in developing countries

الدولة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	متوسط النسب
أفغانستان	39	47	46	44	40	38	33	27	25	37.7
الجزائر	30	33	32	30	34	33	47	41	-	35.0
الأرجنتين	15	19	21	23	24	23	21	22	23	21.2
الباكستان	17	17	19	22	23	22	18	16	13	18.5
الكويت	17	18	16	16	20	18	18	19	18	17.7
لبنان	19	22	22	23	22	30	35	34	33	26.6
السعودية	23	18	18	19	28	23	26	23	19	21.8

سوريا	20	19	18	19	21	32	30	19	-	22.3

World bank, world development indicators, national account data , table 1 , gross capital formation (% of GDP)

الجزء الثاني : تقدير وتحليل المعادلات ذوات الأرقام 1,2,3 الواردة في الإطار النظري لهذه الدراسة للتعرف على طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة التي تضمنتها تلك المعادلات وبشكل كمي وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS حين ظهرت نتائج التقدير على النحو التالي :

أولا : نتائج تقدير المعادلة رقم (1) يبينها الجدول (4) التالي

جدول رقم (4) **المتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي (Y)**

المتغيرات المستقلة	المعلمات المقدرة	
الثابت b_o	197.629- (1.809-)***	
معامل الإنفاق الرأسمالي العام PE	1.203 (3.651)*	
معامل الإنفاق الرأسمالي الخاص PRE	0.840 (6.585)*	
معامل التكوين الرأسمالي CF	0.0389 (1.274)	
		معامل التحديد R^2= 0.986 معامل التحديد المعدل R^2 = 0.984 F_{test} = 459.312

ملاحظة:

1- تم تعديل مشكلة الارتباط الذاتي المتسلسل Autocorrelation

2- الأرقام بين الأقواس هي قيمة T-ratio

3- * ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1% ، ** ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5% ، *** ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 10%.

أ- يشير معامل التحديد R^2 إلى قوة تفسيرية عالية للمعادلة المقدرة حيث أن ما نسبته 0.986 من التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي يمكن تفسيرها من خلال المتغيرات المستقلة الواردة فيها.

ب- دل F_{test} الذي بلغت قيمة 459.3 على المعنوية العالية للمعادلة المقدرة وبالتالي ملائمتها لتمثيل العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة التي تضمنتها .

ج- يشير اختيار (t-ratio) إلى معنوية معلمات المعادلة المقدرة لكل من الإنفاق الاستثماري العام والإنفاق الاستثماري الخاص حيث إن قيمة t-ratio المحسوبة لهذين المتغيرين اكبر من قيمة t-ratio الجدولية أما متغير التكوين الرأسمالي فقد جاءت معنويته ضعيفة على الرغم من تأثيره الايجابي على نمو الناتج المحلي الإجمالي .

وفي إطار التحليل الاقتصادي للمعادلة المقدرة نجد ان اكبر تأثير على الناتج المحلي الإجمالي (النمو الاقتصادي) كان لمتغير الإنفاق الرأسمالي العام حيث جاء هذا التأثير موجبا وذا دلالة إحصائية عند المستوى معنوية 1% وموافقا للنظرية الاقتصادية وفرضية الدراسة بحيث انه إذا زاد الإنفاق الرأسمالي العام بمقدار مليون دينار فان الناتج المحلي الإجمالي GDP يزيد بمقدار 1.203 مليون دينار وقد جاءت هذه النتيجة منطقية حيث يظهر الجدول رقم (2) إلى أن معدل النمو السنوي للإنفاق الرأسمالي العام قد بلغ بالمتوسط 6.4% خلال فترة الدراسة فيما بلغ هذا المعدل للناتج المحلي الإجمالي 10.0% لنفس الفترة كما إن نسبة الإنفاق الرأسمالي العام إلى الناتج المحلي الإجمالي GDP قد بلغت بالمتوسط خلال فترة الدراسة 7.5%" وتشير بعض الدراسات كدراسة (Russell o Christopher) إلى أن تأثير الإنفاق الرأسمالي العام على نمو GDP وبالتالي النمو الاقتصادي في حالات الركود الاقتصادي يكون اكبر من تأثير الإنفاق الرأسمالي الخاص وذلك بسبب خطورة الاستثمارات الخاصة في أوقات الركود الاقتصادي(24)

أما تأثير الإنفاق الرأسمالي الخاص على نمو الناتج المحلي الإجمالي (النمو الاقتصادي) فقد جاء موجبا وذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1% وموافقا للنظرية الاقتصادية بحيث انه إذا زاد الإنفاق الرأسمالي الخاص بمليون دينار فان الناتج المحلي الإجمالي يزداد بمقدار 0.840 مليون دينار وهذه نتيجة منطقية إذا نظرنا إلى الجدول رقم (2) الذي يشير إلى أن معدل النمو السنوي للإنفاق الرأسمالي الخاص قد يبلغ بالمتوسط (15.1%) خلال فترة الدراسة فيما بلغ معدل النمو

السنوي للناتج المحلي الإجمالي بالمتوسط 10.0% لنفس الفترة وقد بلغت نسبة الإنفاق الرأسمالي الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي GDP بالمتوسط (18.8%) خلال فترة الدراسة حيث يلاحظ إن جميع هذه المعدلات المتوسطة والنسب جاءت موجبة خلال فترة الدراسة (1990-2012)

أما تأثير التكوين الرأسمالي على نمو الناتج المحلي الإجمالي (النمو الاقتصادي) فقد جاء موجبا وموافقا لفرضية الدراسة ولكنه لم يكن ذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية مقبول كما أن تأثيره الكمي على نمو ألGDP قد جاء ضعيفا بحيث انه إذا زاد التكوين الرأسمالي بمقدار مليون دينار فان الناتج الكلي الإجمالي GDP يزداد بمقدار 0.0389 مليون دينار وقد يعزى ذلك إلى ضعف الادخار المتاح في الأردن الذي يعتبر الممول الرئيسي للتكوين الرأسمالي الإجمالي .

حيث أشارت (دراسة ماجد بدر 2007م) [25] إلى ضعف الادخار المتاح في الأردن في معرض حديثة عن فجوة الادخار في الأردن الذي عبر عنها بالفرق بين التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي والادخار المتاح وحجم المساعدات الخارجية .

ثانيا: نتائج تقدير المعادلتين رقم (2) و(3) المبينة في الإطار النظري في هذه الدراسة جدول رقم (5)

جدول رقم (5)

الميل الحدي لكل من الإنفاق الاستثماري العام والخاص في الأردن خلال الفترة

(1990 -2012)

المتغير التابع : *الإنفاق الاستثماري العام P_E ،

*الإنفاق الاستثماري الخاص PRE

	الميل الحدي للإنفاق الاستثماري العام b	الميل الحدي للإنفاق الاستثماري الخاص b
الثابت	221.12 *(3,34)	138.18- (1.11-)
Y	4.22 *(6.79)	0.210 *(18.40)
معامل الارتباط R	0.829	0.970

ملاحظة : - الأرقام بين الأقواس هي قيمة (t-ratio)

* تعني ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1%

وفي إطار التحليل الاقتصادي لنتائج تقدير المعادلتين رقم (2) و(3)

لمعرفة الاتجاهات العامة للإنفاق الاستثماري في القطاعين العام والخاص ، في الأردن خلال فترة الدراسة (1990 -2012) من خلال قياس مقدار التغير الذي يحدث في الاستثمار في كل من القطاعين العام والخاص نتيجة تغير الناتج المحلي الإجمالي GDP بوحدة واحدة .

حيث يشير الجدول رقم (5) إلى ارتفاع قيمة معامل الارتباط R بين الإنفاق الاستثماري في القطاع العام والناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت قيمته (0.829) فيما جاء الميل الحدي للإنفاق الاستثماري للقطاع العام موجبا وموافقا لفرصة الدراسة وذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1% بحيث انه إذا زاد الناتج المحلي الإجمالي GDP بمقدار مليون دينار فان الإنفاق الاستثماري العام يزيد بمقدار 4.22 مليون دينار حيث جاءت هذه النتيجة منسجمة مع تأثير الإنفاق الرأسمالي العام على نمو الناتج المحلي الإجمالي (النمو الاقتصادي) الذي كان موجبا ومعنويا عند مستوى دلالة 1% والذي أشير إليه في الجدول رقم (4) وبالنظر إلى الميل المتوسط للإنفاق الاستثماري العام الذي يعبر عنه نسبة الإنفاق الرأسمالي العام الى الناتج المحلي الإجمالي التي بلغت بالمتوسط خلال فترة الدراسة (1990 – 2012) 7,5% انظر الجدول رقم (2)

أما فيما يتعلق بمعامل ارتباط الإنفاق الاستثماري الخاص مع الناتج المحلي الإجمالي GDP فقد بلغت قيمته (0.970) حيث إن معامل الارتباط قوي بين هذين المتغيرين .

فيما جاء الميل الحدي للإنفاق الاستثماري الخاص موجبا وموافقا لفرضية الدراسة وذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1% بحيث انه إذا زاد الناتج المحلي الإجمالي بمقدار مليون دينار فان الإنفاق الاستثماري للقطاع الخاص يزيد بمقدار 0.210 مليون دينار وقد جاءت هذه النتيجة منسجمة أيضا ومنطقية مع مدى تأثير الإنفاق الرأسمالي الخاص في نمو الناتج المحلي الإجمالي (

أي على التنمية الاقتصادية) حيث كان هذا التأثير موجبا ومعنويا عند مستوى دلالة 1% الذي أشير إليه في الجدول رقم (4)
وبالنظر إلى الميل المتوسط للإنفاق الاستثماري الخاص الذي يعبر عنه نسبة الإنفاق الرأسمالي الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي GDP حيث يشير الجدول رقم (2) إلى أن هذه النسبة قد بلغت بالمتوسط 18.8% خلال فترة الدراسة (1990- 2012)

النتائج والتوصيات

النتائج :
لقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية :
أولا : لقد شهد الإنفاق الرأسمالي العام تطورا ملحوظا في الأردن خلال فترة الدراسة (1990 – 2012) حيث بلغ معدل النمو السنوي لهذا الإنفاق بالمتوسط 6.4% لتلك الفترة فيما بلغت نسبة هذا الإنفاق إلى إجمالي الإنفاق العام (جاري + رأسمالي) أدنى مستوى لها في عام 2012 حيث وصلت إلى 9.8% وذلك بسبب زيادة النفقات الجارية على حساب النفقات الرأسمالية لمواجهة أزمة تحرير أسعار المشتقات النفطية وانقطاع الغاز المصري عن المملكة ، فيما بلغت تلك النسبة بالمتوسط 20.5% خلال فترة الدراسة وتعد هذه النسبة في تقديرنا نسبة ضئيلة في بلد يحتاج إلى رفع مستوى النمو الاقتصادي الذي يتطلب حجما اكبر من الإنفاق الاستثماري العام وترشيد الإنفاق الجاري .
ثانيا: إن هناك اتجاه (trend) ايجابي في زيادة حجم الإنفاق الرأسمالي العام في الأردن نتيجة للزيادة في مصادر تمويل هذا الإنفاق الممثلة في الإيرادات المحلية ، والمساعدات والقروض الخارجية ، وحوالات العاملين بالخارج التي تضاعف اقلها 6 مرات خلال فترة الدراسة .
ثالثا : أن الإنفاق الاستثماري الخاص قد شهد هو الآخر تطورا واضحا خلال فترة الدراسة (1990- 2012) حيث بلغ معدل النمو السنوي بالمتوسط لهذا الإنفاق 15% فيما بلغت نسبة هذا الإنفاق إلى الناتج المحلي الاجمالي بالمتوسط 18.8% خلال فترة الدراسة فيما بلغت تلك النسبة بالمتوسط من للانفاق الرأسمالي العام 7.5% د حيث تعكس تلك النسبة مدى مساهمة كل من القطاعين العام والخاص في النشاط الاقتصادي في الأردن .
رابعا : لقد تطور التكوين الرأسمالي الإجمالي في الأردن خلال فترة الدراسة (1990-2012) حين بلغ أعلى مستوى لمعدل النمو السنوي له عام 1992م الذي وصل إلى 54.7% وذلك بسبب استثمارات الأردنيين العائدين من دول الخليج العربي على اثر حرب الخليج الثانية التي ضخ اغلبها على شكل استثمارات خاصة في الاقتصاد الأردني ، أما متوسط معطل النمو السنوي له فقد بلغ 10.8% خلال فترة الدراسة فيما بلغت نسبة التكوين الرأسمالي إلى ألGDP بالمتوسط 26.4% لنفس الفترة .
خامسا : أظهرت نتائج التحليل الإحصائي إلى أن الإنفاق الاستثماري العام في الأردن قد كان له الأثر الأكبر على نمو الناتج المحلي الإجمالي أي (النمو الاقتصادي) خلال فترة الدراسة وهذا يدل على مدى فعالية الإنفاق الرأسمالي العام وتأثيره على النمو الاقتصادي في ضل حالات الانكماش الاقتصادي وما عانى منه الاقتصاد الأردني من مؤثرات سلبية خارجية على اقتصاده خلال فترة الدراسة (1990- 2012) .
سادسا : دلت نتائج التحليل الإحصائي إلى ان تأثير الإنفاق الاستثماري الخاص على نمو الناتج المحلي الإجمالي (النمو الاقتصادي) قد جاء بالمرتبة الثانية بعد (الإنفاق الرأسمالي العام) حيث كان هذا التأثير موجبا وموافقا للنظرية الاقتصادية وفرضية الدراسة فيما جاء تأثير التكوين الرأسمالي ضعيفا على نمو الناتج المحلي الإجمالي حيث لم يكن هذا التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية مقبول ومن الممكن إن يعزى ذلك إلى ضعف الادخار المتاح في الأردن الذي يعتبر الممول الرئيسي للتكوين الرأسمالي الإجمالي .
سابعا : بينت نتائج التحليل الإحصائي إن الميل الحدي للإنفاق الاستثماري العام كان مرتفعا جدا بالنسبة للميل الحدي للإنفاق الاستثماري الخاص وهذا مؤشرا على الاتجاه العام للإنفاق في كل من

القطاعيين العام والخاص حيث بين أهمية الاستثمارات العامة ومدى التغير فيها نتيجة للتغير في الناتج المحلي الإجمالي GDP .

التوصيات :

من خلال استعراض النتائج التي وردت في الفقرات السابقة توصي الدراسة بما يلي :

1- العمل على زيادة نسبة الإنفاق الاستثماري العام إلى إجمالي الإنفاق العام (جاري + رأسمالي) في الموازنة العامة للدولة التي بلغت في المتوسط خلال فترة الدراسة 20.5% وتعد هذه النسبة ، نسبة ضئيلة في بلد يحتاج إلى رفع مستوى النمو الاقتصادي الذي يتطلب حجما اكبر من الإنفاق الرأسمالي العام ، وترشيد الإنفاق الجاري سيما وان الإنفاق الرأسمالي العام كان له التأثير الأكبر على التنمية الاقتصادية في الأردن خلال فترة الدراسة 1990- 2012.

2- الاعتماد على الإيرادات المحلية كممول للإنفاق الاستثماري العام بشكل أكثر من الاعتماد على المساعدات والقروض الخارجية في تمويل هذا الإنفاق ، بسبب تذبذب المساعدات الخارجية ، وثقل عبئ القروض الخارجية وذلك للاعتماد على الذات في تمويل الإنفاق الاستثماري العام وتوجيهه إلى مشاريع وخدمات إنتاجية .

3- ضرورة الاعتماد بشكل اكبر على الإنفاق الرأسمالي العام لإحداث النمو الاقتصادي في الأردن مع عدم إهمال دور الإنفاق الاستثماري الخاص ، حيث تتبادل الاستثمارات العامة والخاصة الأدوار في زيادة معدلات النمو الاقتصادي ، حيث إن كل منهما يعتبر مكملا للأخر وليس بديلا عنه في ضل حالات الانكماش أو النمو الاقتصادي التي مر بها الأردن خلال فترة الدراسة (2012-1990)

4- عند وضع السياسات التنموية ولزيادة فعالية ودور الإنفاق الاستثماري الخاص في النمو الاقتصادي يتوجب على الدولة الأخذ بعين الاعتبار جميع المعيقات التي تعترض الاستثمارات الخاصة من خلال توفير: البيئة الاستثمارية المناسبة ، الحوافز ، الأطر التشريعية ،العلاقات التجارية الدولية الملائمة.

الهوامش

1- Jhingan M.L **The Economics of Development and planning** , vrinda publications (P) ltd , 32, Revised and Enlarged Edition ,1999 P(92-94) .

2- Thirwall A.P., **Growth and Development** , sixth edition , 1999, Macmillan press ltd , P(159-161).

3- القريشي ، مدحت ، **التنمية الاقتصادية** ، دار وائل للنشر ، ط1، 2007، ص137.

4- Todaro Michael , **Economic Development** , seventh edition , Addison, Wesley, London, inc2000 , P(645-646) .

5- A.P. thirwall , op.cit,p223

6- Odedokum M.O. Relative effect of public versus private investment spending on economic efficiency and growth in developing countries, **Applied economics** , vol.29- 1997 published in 2006, p 1325-1336 .

7- Chris Edwards , Government Spending and Private GP, USA , **CATO Institute** , washing ton ,DC 2001- 5403, USA published in April ,1,2012.

8- المزرعي ، علي ، اثر الإنفاق العام في نمو الناتج المحلي الإجمالي ، دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية** ، مجلد رقم 28، العدد الأول ، 2012، ص613.

9- الزعبي ، بشير ، تأثير الناتج المحلي الإجمالي في الإنفاق الحكومي في الأردن ، **مجلة المنارة للبحوث والدراسات** ، جامعة آل البيت ، المفرق ، مجلد(11) عدد(2) . 2005 ص(115-96) .
10 – الزعبي ، خالد : العوامل المؤثرة في حجم الإنفاق الرأسمالي في الموازنة العامة الأردنية ، **مجلة المنارة للبحوث والدراسات** ، جامعة آل البيت المفرق ، مجلد (17) عدد (5) ، 2010م ص64.
11- البنك المركزي الأردني ، **التقرير السنوي لعام 2009** ،ص10.
12- مركز الدراسات الإستراتيجية ، الجامعة الأردنية ، **تقرير أداء الاقتصاد الأردني في ضل الربيع العربي** ، كانون ثاني 2012، ص5.
13- البنك المركزي الأردني ، **التقرير السنوي لعام 2011**، ص53.
14- AlAkayleh ,fayq ,Labor Migration , Workers Remittances and Economic Activity , new instrumental variable for the effect of remittances in Jordan , **social science journal** vol.28 no. 3 Alyamamah university , A Riyadh ,2011 P.(216-220).
15- بربره انجهام ،**الاقتصاد والتنمية** ، ترجمة : حاتم حميد محسن ، دار كيوان للطباعة والنشر والتوزيع ط1 ، دمشق ، 2010، ص83.
16- مولاي الخضر عبد الرازق ، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية ، (دراسة حالة الجزائر) ، **مجلة الباحث** ، جامعة قاصدي مرياح بورقلة ، الجزائر، العدد 107 ، 2009-2010 ، ص138.
17- Kumar N and R.mittal , **Economic Development and planning anual**, **publications,** pvt, ltd, new delhi, 2002, p10.
18- البنك المركزي الأردني ، **بيانات إحصائية سنوية** ، (1964- 2011) ، جدول رقم (17) ، ص16.
19 – المركز الوطني للبحث والتطوير التربوي ، **دراسة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأردنيين العائدين من الخارج** ، الجزء الثاني ، 1993 ، ص(27-36) .
20- البنك المركزي الأردني ، **التقرير السنوي الثاني والأربعون** ، 2005م ، ص10.
21- دائرة الإحصاءات العامة ، **الحسابات القومية في الأردن (1976- 2002)** ، ص28.
22- منصور ، احمد إبراهيم ، **عدالة التوزيع والتنمية الاقتصادية** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1، بيروت ، 2007 ،ص(98-99) .
23- Nurkse R, problems of capital formation in under developed countries and patterns of trade and development **Oxford University Press** , oxford .1953, p 47 .
24- Russell O. Christopher , The Impact of Public Capital Expenditure and Economic Growth in Nigeria , **Global journal of economic and finance** , solarin university of education , Nigeria , vol2 , 2013,P9.
25- بدر ، ماجد فرحان ، اثر العجز المزدوج على الدين الاجنبي الأردني (دراسة قياسية) للفترة (1977- 2004) **المجلة العربية للعلوم الإدارية** ، جامعة الكويت ، مجلد 14 العدد 2: 2007 .

المراجع العربية :

1- الزعبي بشير ، تأثير الناتج المحلي الإجمالي في الإنفاق الحكومي في الأردن ، مجلة **المنارة للبحوث والدراسات** ، جامعة آل البيت ، المفرق ، مجلد 11 ، عدد2 ، 2005م .
2- الزعبي خالد ، العوامل المؤثرة في حجم الإنفاق الرأسمالي في الموازنة العامة الأردنية ، مجلة المنارة للبحوث والدراسات ، جامعة آل البيت ، المفرق ، مجلد 17 ،عدد5، 2010م.
3- القريشي، مدحت ، **التنمية الاقتصادية** ، دار وائل للنشر ، ط1، عمان ، 2007م.

4- القسيبي، غازي عبد الرحمن ، **التنمية الأسئلة الكبرى** ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ط3 بيروت لبنان 2011م.
5- المزرعي ، علي ، اثر الإنفاق العام في نمو الناتج المحلي الإجمالي ، دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة ، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية** ، مجلد رقم 28 ،العدد الأول 2012.
6- بربرة انجهام ، **الاقتصاد والتنمية** ، ترجمة حاتم حميد محسن ، دار كيوان للطباعة والنشر والتوزيع ، ط1، دمشق ، 2010.
7- بدر، ماجد فرحان ، اثر العجز المزدوج على الدين الأجنبي الأردني ، دراسة قياسية، **المجلة العربية للعلوم الإدارية** ، جامعة الكويت ، مجلد 14 ، العدد 2 /2007، 2007م .
8- منصور ، احمد إبراهيم ، **عدالة التوزيع والتنمية الاقتصادية** ، مركز دراسات الوحدة العربية ،ط1،بيروت ، لبنان 2007م.
9- مولاي ، الخضر عبد الرزاق ، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية في الدول النامية، دراسة حالة الجزائر ، **مجلة الباحث** ، جامعة قاصدي مرياح بورقلة العدد 07/2009-2010، 2010م.

المراجع الأجنبية :

1- ALA kayleh , fayq, Labour Migration , Workers Remittances and Economic Activity , new instrumental variable for the effect of remittances in Jordan , **social science journal** , vol. 28 , no3 , alyamamah university, A Riyadh ,2011.
2- Chris Edwards , Government Spending and Private GDP in U.S.A , **CATO Institute** , washing ton , DC , 2001-5403 ,USA , published in April 1 ,2012.
3- Jhingan M.L**, the Economics of Development and Planning** , vrinda publications (P) ltd ,32, revised and enlarged edition ,1999 .
4- Kumar N and R. mittal , **Economic Development and Planning** , **annual Publication** , pvt , ltd , new Delhi 2002.
5- Nurkse R , Problem of Capital formation in under developed countries and patterns of trade and development , **Oxford University Press** , oxford ,1953.
6- Odedokun M.O, Relative Effect of Public Versus Private Investment Spending on Economic Efficiency and Growth in Developing Countries , **Applied Economics** vol . 29- 1997 , published in 2006 .
7- Russell O.christopher , The Impaet of public capital expenditure and economics growth in Nigeria **, Global Journal** , vol 2 , 2013.
8-Thirwall A.P **, Growth and Development** , sixth edition Macmillan press ltd , 1999.
9- Todaro Michael , **Economic Development** , seventh edition , Addison , Wesley , London in c2000.